

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.5
27 May 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة

مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة
سلسلة السياسات العامة: أوراق موجزة

العدد الأول
المشاركة والعدالة الانتقالية



الأمم المتحدة

13-0111

"العدالة، مثل الجمال، في عين الناظر". - الرئيس أولوسيجون أوباسانجو⁽¹⁾

موجز تنفيذي

العدالة الانتقالية مصطلح يغطي مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية الهادفة إلى تصحيح أخطاء الماضي، من قمع وانتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك على مستوى المجتمع وفئات محددة فيه. وهي أداة عالمية لتحقيق العدالة تتضمن آليات متعددة يمكن تكييفها حسب السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تطبق فيها. ولا تكتسب العدالة الانتقالية شكلاً واحداً فقط. وفي حين تتعدد نهجها، تبين التجارب العالمية أن أكثرها فعالية هي التي تطبق حينما يكون المجتمع المدني قوياً ويؤدي دوراً فعالاً في مراحل الإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها.

وفي ظل ما ترزح تحته المنطقة العربية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأشكال من التسلط والقمع والنزاع المسلح، سواء أكان ذلك قبل الحراك الشعبي أم بعده، تصبح تدابير العدالة الانتقالية ضرورة ماسة للتحويل إلى الحكم الديمقراطي وتحقيق التماسك الاجتماعي. وتناقش هذه الوثيقة الدور الأساسي للمجتمع المدني والمشاركة المدنية في تحديد آليات العدالة الانتقالية. وتستند إلى عدد من دراسات الحالات الدولية لتحديد أدوات العدالة الانتقالية ودور المجتمع المدني في تطبيقها، كما تتطرق إلى مجموعة من برامج العدالة الانتقالية في العالم العربي، مع التركيز على نهجها المتنوعة. وتختتم الوثيقة بمجموعة من التوصيات الموجهة إلى صانعي السياسات وهيئات المجتمع المدني، تؤكد أهمية المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في إنجاح تطبيق العدالة الانتقالية.

العدالة الانتقالية في العالم العربي: ضرورة أم خيار؟

ومن أبرز العوامل المطلوبة لإنجاح تدابير العدالة الانتقالية تصافير جهود ناشطي المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في تطبيقها.

المجتمع المدني مفتاح النجاح: أمثلة من مختلف أنحاء العالم

للمجتمع المدني دور أساسي في تحقيق العدالة الانتقالية، ولا سيما في البلدان النامية، والبلدان الخارجة من النزاع، حيث تصطدم عملية التحول بمعوقات عدة كضعف المؤسسات، وضعف إدارة الحكم، والنقص في الموارد⁽⁷⁾. ويؤدي المجتمع المدني دوراً أساسياً أيضاً في الضغط على الحكومات الانتقالية وحكومات مرحلة ما بعد النزاع كي تعتمد آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها. ومشاركة المجتمع المدني أساسية في المراحل الثلاث من عملية تحقيق العدالة الانتقالية، وهي: (1) التخطيط والتصميم؛ (2) التطبيق؛ (3) المتابعة والمراجعة⁽⁸⁾.

وبالرغم من أن دور المجتمع المدني في تنفيذ آليات العدالة الانتقالية وتأثيره الإيجابي على حسن سيرها لم ينالا ما يكفي من البحوث، فعمليات تحقيق العدالة الانتقالية في مناطق مختلفة من العالم تشير إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدني وناشطيها فيها لها دور جوهري في تحسين فعاليتها.

- أنشئت لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا في عام 1995 إثر إلغاء نظام الفصل العنصري⁽⁹⁾. وبدأ التعاون الوثيق بين حكومة جنوب أفريقيا والمجتمع المدني بمبادرة الحكومة. واضطلع المجتمع المدني بدور ريادي في صياغة القانون الذي أدى إلى إنشاء اللجنة المكلفة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل نظام الفصل العنصري؛ ووضع برنامج شامل للتعويض على الضحايا وإعادة تأهيلهم؛ ومراجعة شهادات الجناة والبحث في إمكانيات منحهم عفواً عاماً. كذلك، شارك المجتمع المدني في اختيار أعضاء اللجنة، وفي تحديد تدابير التعويض على الضحايا. والأهم من ذلك أنه حدّد، باستقلالية تامة ومن دون أي تدخل، تدابير رمزية وجماعية للتعويض تمايزت عن تلك التي نفذتها الحكومة. ومن هذه التدابير استخراج الجثث، وإقامة نصب التذكارية، وحفلات التأبين، ومبادرات أخرى هدفها تحقيق المصالحة بين مختلف المجتمعات المحلية والشفاء الجماعي من ندوب الماضي⁽¹⁰⁾.

- وتندرج حالة غواتيمالا ضمن الأمثلة الدولية البارزة على مشاركة المجتمع المدني في تطبيق العدالة

العدالة الانتقالية هي أداة عالمية تهدف إلى إنصاف ضحايا الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان المركبة في خضمّ التحولات السياسية⁽²⁾، سواء أكانت انتقالاً من النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية، أو من الحرب الأهلية إلى السلم، أو من الاحتلال إلى الاستقلال. وما زالت المنطقة العربية منذ عامين غارقة في مخاض هذه التحولات، إذ أدى الحراك الشعبي إلى إطاحة الحكام في بعض البلدان، وإلى نزاعات داخلية في أخرى. وكان النهج السائد في معظمها تحريض المواطنين على دولتهم، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وغالياً ما يواجه الضحايا في البلدان التي تمر بتحويلات سياسية تحديات مختلفة، منها تسييس معاناتهم، أو إعطاء الأولوية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حساب قضاياهم. ولتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية⁽³⁾، على الدول أن تتصدى للجرائم ضد الإنسانية بصرف النظر عن مرتكبيها. وعليها أيضاً التصدي للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كندمير الممتلكات والأراضي أو الاستيلاء عليها، والتهجير القسري، والتجوع، والتلاعب بأسعار السوق، وتقويض البنى الأساسية، والتحكم بالنظم الصحية والتعليم. وفي هذه السياقات، تصبح العدالة الانتقالية نظاماً ملزماً يمكن من خلاله ضمان الحقوق السياسية والمدنية للضحايا، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المتضررة⁽⁴⁾.

ويمكن تحقيق أهداف العدالة الانتقالية من خلال مجموعة من الأدوات، منها⁽⁵⁾: (أ) المحاسبة، من خلال محاكمة مرتكبي الانتهاكات؛ (ب) كشف الحقائق التي أدت إلى معاناة الضحايا من خلال إنشاء لجان لتقصي الحقائق؛ (ج) وضع برامج لتعويض الضحايا، مادياً ومعنوياً، على الأذى الذي لحق بهم؛ (د) إجراء إصلاحات مؤسسية وإطلاق حملات توعية منعا لتكرار الانتهاكات في المستقبل.

وكما بينت التجربة، لا تكتسب آليات العدالة الانتقالية صيغة واحدة. فالأدلة الكثيرة المستقاة من تجارب مختلفة تشير إلى أن محاولات تطبيق العدالة الانتقالية بالطريقة نفسها على الحالات المختلفة تبوء بالفشل. ذلك أن الآليات المعتمدة يجب أن تراعي خصوصية السياق الذي تطبق فيه، وأن تعدل بحيث تلبّي احتياجات المجتمع الذي ستطبق فيه، مع الاسترشاد بأفضل الممارسات المكتسبة من التجارب الناجحة في العالم⁽⁶⁾. ويصح هذا الكلام في المنطقة العربية، حيث تختلف ظروف التحولات السياسية بين بلد وآخر.

الانتقالية. فقد سعت هيئات المجتمع المدني، بكل ما أوتيت به من قوة، إلى إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، في إطار الاتفاق الذي أبرمته الحكومة والمتمردون تحت مظلة الأمم المتحدة، وذلك بعد ثلاثة عقود من النزاع. كذلك، كان للمجتمع المدني دور رائد في الدعوة إلى كشف الحقائق خلف الأعمال الوحشية، مما أدى إلى إنشاء لجنة توضيح الحقائق التاريخية التي حققت في انتهاكات حقوق الإنسان ووثقتها، وقدمت توصيات لتقديم العدالة للضحايا⁽¹¹⁾. كذلك، أطلق المجتمع المدني مبادرة مستقلة، "التحالف لمناهضة الإفلات من العقاب"، هدفها وضع قانون للمصالحة الوطنية لا يستفيد في إطاره الجناة من العفو العام، لا سيما مرتكبو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، كالإبادة الجماعية⁽¹²⁾. ونجحت اللجنة والتحالف، معاً، في حماية حقوق الضحايا في مرحلة تطبيق العدالة الانتقالية، من خلال ترسيخ مفهوم المحاسبة على الجرائم والفظائع المرتكبة، وحماية المجتمع من ثقافة الإفلات من العقاب التي كان من الممكن أن تحصد فيه مزيداً من الضحايا.

إذا، فالمجتمع المدني يؤدي أدواراً متعددة في تحقيق العدالة الانتقالية، منها على سبيل المثال⁽¹⁵⁾: (أ) جمع البيانات والمعلومات ونشرها، بما في ذلك شهادات الضحايا واستنتاجات لجان تقصي الحقائق والتقارير؛ (ب) ضمان تأمين التغطية الإعلامية للأنشطة المختلفة الرامية إلى تحقيق العدالة؛ (ج) التعاون مع الحكومات الانتقالية، وتسهيل عملها، وتزويدها بالخدمات الاستشارية؛ (د) إنشاء برامج للتعويض على الضحايا، ولا سيما التعويض الرمزي، لتسهيل التعافي الجماعي من نكبات الماضي؛ (هـ) المطالبة بمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومنعهم من الإفلات من العقاب؛ (و) التأكد من عدم التغاضي عن شكاوى الضحايا وأسره؛ (ز) متابعة إجراءات العدالة الانتقالية لضمان إجرائها بشكل عادل وشفاف وشامل.

العدالة الانتقالية في عدد من البلدان العربية

آليات العدالة الانتقالية ليست جديدة على المنطقة العربية، فكل من العراق ولبنان والمغرب أنشأ أشكالاً عديدة من برامجها قبل بداية الحراك الشعبي العربي. ومنذ اندلاع الانتفاضات الشعبية، تسعى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في بلدان عربية أخرى إلى إنشاء تلك الآليات⁽¹⁶⁾. ومن برامج العدالة الانتقالية في البلدان العربية ما يلي:

• لبنان

لبنان هو أحد الأمثلة القليلة على البلدان التي جهدت فيها منظمات المجتمع المدني لتحقيق العدالة الانتقالية، وذلك بدعم من بعض المنظمات الدولية⁽¹⁷⁾. وهدفت تلك الجهود إلى إسدال الستار على الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات الحرب الأهلية الخمس عشرة (1975-1990) وعلى

الانتقالية. فقد سعت هيئات المجتمع المدني، بكل ما أوتيت به من قوة، إلى إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، في إطار الاتفاق الذي أبرمته الحكومة والمتمردون تحت مظلة الأمم المتحدة، وذلك بعد ثلاثة عقود من النزاع. كذلك، كان للمجتمع المدني دور رائد في الدعوة إلى كشف الحقائق خلف الأعمال الوحشية، مما أدى إلى إنشاء لجنة توضيح الحقائق التاريخية التي حققت في انتهاكات حقوق الإنسان ووثقتها، وقدمت توصيات لتقديم العدالة للضحايا⁽¹¹⁾. كذلك، أطلق المجتمع المدني مبادرة مستقلة، "التحالف لمناهضة الإفلات من العقاب"، هدفها وضع قانون للمصالحة الوطنية لا يستفيد في إطاره الجناة من العفو العام، لا سيما مرتكبو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، كالإبادة الجماعية⁽¹²⁾. ونجحت اللجنة والتحالف، معاً، في حماية حقوق الضحايا في مرحلة تطبيق العدالة الانتقالية، من خلال ترسيخ مفهوم المحاسبة على الجرائم والفظائع المرتكبة، وحماية المجتمع من ثقافة الإفلات من العقاب التي كان من الممكن أن تحصد فيه مزيداً من الضحايا.

• وفي الأرجنتين، وبالرغم من صدور قانون في عام 1982 بالعفو العام عن جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحكم العسكري الجائر، قامت منظمات المجتمع المدني بدور أساسي في تقصي الحقائق وتخليد ذكرى الضحايا. مثلاً، أدت جمعية "أمهات ساحة مايو" (Madres de la Plaza de Mayo) ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية دوراً بالغ الأهمية في إنشاء محاكم ولجان لتقصي الحقائق، منها اللجنة الوطنية المعنية باختفاء الأشخاص (Comisión Nacional sobre la de Personas Desaparición)، مهمتها فضح انتهاكات حقوق الإنسان. وبفضل ضغوط المجتمع المدني، ألغي قانون العفو في عام 2003 وبدأت محاكمة مرتكبي العنف التابعين للدولة. كذلك، أطلق أبناء المفقودين مبادرة في عام 1995 باسم (Identidad y la Justicia contra Hijos por la el Olvido y el Silencio)، هدفها تحقيق العدالة ومنع النسيان والصمت. ونظموا خلال العقدين الأخيرين مسارات احتجاجية طالبوا خلالها بمعرفة حقيقة ما حل بالمفقودين، وسعوا إلى عدم غيابهم عن الذاكرة الجماعية. وقد نجحت المبادرات التي أطلقها المجتمع المدني في التذكير بالفظائع والجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية، وحالت دون دخولها طي النسيان⁽¹³⁾.

• وأخيراً، فالتجربة الأوروبية في مجال التحولات تزخر بأمثلة على دور المجتمع المدني في تحقيق

غير أن الآلية التي اعتمدت لتنفيذ هذا القانون افتقرت إلى الفعالية، وبنيت على مبدأ الإقصاء، ولم تستفد من عمليات اجتثاث النظام السابق التي نجحت في بلدان أخرى في مراحل ما بعد التحول، كالبوسنة والهرسك مثلاً⁽²⁰⁾. فهذه العمليات استهدفت أولاً القوى الأمنية، ثم القضاء، لإصلاح الجهازين الأكثر تورطاً في الفساد وسوء استخدام السلطة⁽²¹⁾. أما في السلفادور، فنجحت هذه التجربة جزئياً، وأنشئت لجنة مخصصة لتطهير القوى المسلحة وكبار ضباط القيادة فقط. ومن أبرز الانتقادات التي وُجّهت إلى النهج السلفادوري في التطهير أنه لم يتخذ إجراءات عقابية في حق الجناة⁽²²⁾.

ومن الجوانب الأخرى الشديدة الأهمية للعدالة الانتقالية الجانب المتعلق بالمصالحة، وقد اهتمت به الحكومة العراقية من خلال إنشاء وزارة المصالحة الوطنية. لكن عملية المصالحة لم تسع إلى ردم الهوة بين مختلف الطوائف العراقية، ولا إلى تعزيز الحس بالتماسك الاجتماعي، بل ركزت على تسوية النزاعات بين حفنة من القيادات المتنافسة على المواقع الدينية⁽²³⁾. ولم تحقق التجربة العراقية النجاح المنشود بسبب عدم توفر نهج واضح قائم على المشاركة في تحقيق العدالة الانتقالية.

• المغرب

هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب هي إحدى آليات العدالة الانتقالية الأكثر نجاحاً حتى اليوم في المنطقة العربية. هذه الهيئة هي عبارة عن لجنة لتقصي الحقائق، أنشأها الملك محمد السادس في عام 2004 للتحقيق في الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان خلال "سنوات الرصاص" التي امتدت من عام 1961 حتى أواخر الثمانينات، خلال حكم الملك حسن الثاني⁽²⁴⁾. وحققت الهيئة في عمليات الاختفاء القسرية، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والقتل التي قامت بها القوى الأمنية. وأنشأت برنامجاً للتعويض الفردي والجماعي لتقديم تعويضات مادية ورمزية للضحايا وأسرهم، وللمجتمع بشكل عام. وكان الهدف من هذه الجهود إعادة الكرامة والثقة إلى مجتمع عانى طويلاً من الخوف وسوء المعاملة.

وكانت نسبة مشاركة المجتمع المدني عالية في هيئة الإنصاف والمصالحة، بالرغم من أن الملك هو الذي أنشأها. ولم تنحصر مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالدعوة إلى تحقيق العدالة الانتقالية وإنشاء الهيئة، بل امتدت إلى تحديد ولايتها وآلياتها. وكان ممثلو المجتمع المدني وناشطو حقوق الإنسان أعضاء فيها، وساهموا بفعالية في إجراءاتها. كذلك شاركوا في وضع برامج التعويض الفردي والجماعي وتنفيذها، مما أدى إلى توزيع 85 مليون دولار على 16 000 من الضحايا وأسرهم. وشارك ناشطو

الاغتيالات السياسية الأحدث عهداً. ففي عام 1991، أصدر البرلمان اللبناني عفواً عاماً عن مرتكبي جميع الجرائم خلال سنوات الحرب الأهلية. ورفضاً لهذه الخطوة، أطلق المجتمع المدني عدداً من المبادرات. فمبادرة وداد حلواني وجمعية معاً من أجل المفقودين تسعيان إلى كشف حقيقة الاختفاء القسري لقرابة 17 000 مفقود خلال الحرب. وتسعى منظمة أمم للتوثيق والأبحاث إلى توثيق تاريخ الحرب بما في ذلك حالات الاختفاء، في حين تركز مبادرة (Memory for the Future) على إحياء ذكرى ضحايا الحرب. وقد نجحت هذه المبادرات في إبقاء النقاش مفتوحاً حول المفقودين على الساحة العامة، وفي الضغط على الحكومة اللبنانية حتى أنشأت في الآونة الأخيرة لجنة تتابع ملفهم مع السلطات السورية. لكن العقبات لا زالت عديدة، منها قانون العفو العام، وعدم جدية الحكومة في إنشاء آليات للعدالة الانتقالية لمتابعة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في فترة الحرب (ولا سيما أن معظم مرتكبيها يشغلون الآن مناصب سياسية رفيعة في البلد)، والنزاعات المتكررة، الداخلية والخارجية، بما في ذلك الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو 2006.

ومن المبادرات التي تقودها الحكومة في لبنان برنامجٌ للتعويض هو "الصندوق المركزي للمهجرين"، الهدف منه التعويض على ضحايا التهجير القسري خلال سنوات الحرب. لكن هذه المبادرة تفتقر إلى الفعالية بسبب العديد من الثغرات وأيضاً تسييسها العلني⁽¹⁸⁾، مما حال دون معالجة أكثر من 75 000 حالة من التهجير الداخلي في لبنان. كذلك، أنشئت مؤخراً محكمة مختلطة هي المحكمة الخاصة بلبنان للتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في عام 2005. وفي حين تعتبر المحاكم المختلطة أداة أساسية لتحقيق العدالة الدولية⁽¹⁹⁾، وضمن عدم إفلات مرتكبي الاغتيالات السياسية من العقاب، شكلت المحكمة الخاصة بلبنان أداة لتفريق اللبنانيين بدلاً من توحيدهم.

• العراق

لا شك في أن المجتمع المدني كان من أول المساهمين في جهود تحقيق العدالة الانتقالية من خلال تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل نظام صدام حسين؛ غير أن آليات العدالة في المرحلة اللاحقة لم تود إلى مصالحة اجتماعية. فقد كان الهدف من العدالة الانتقالية في العراق محاكمة أصحاب السلطة السابقين من مسؤولين في الدولة وفي حزب البعث. وبدأت عملية ممنهجة لاجتثاث حزب البعث في عام 2003، أدت إلى وضع قانون المساءلة والعدالة في عام 2008 الهادف إلى تطهير موظفي القطاع العام من البعثيين، باسم الدولة، وتطهير الحياة السياسية من المنتسبين إلى حزب البعث ومؤيديه.

البدء بالمرحلة الانتقالية؛ واستمرار العنف؛ وإقصاء جزء رئيسي من المجتمع السوري؛ وعدم وضوح آفاق المستقبل في البلد؛ وتدخل المجموعات المعارضة، ولا سيما الجيش السوري الحر، مما قد يؤدي إلى تسييس الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية.

ملاحظات ختامية

حثت الحركات الشعبية العديد من بلدان المنطقة العربية على السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية⁽²⁹⁾. وتعددت أشكال آليات هذه العدالة واختلفت بين بلد وآخر. ففي مصر على سبيل المثال، تجرى محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك ومعاونيه المقربين أمام المحاكم المحلية. غير أن المحاكمات تعرضت للنقد بسبب سيطرة الجيش عليها، نظراً لارتباطه الوثيق بنظام مبارك. وفي ليبيا، أجريت الملاحقات القضائية بناءً على مذكرات صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في حق معمر القذافي قبل موته، وسيف الإسلام القذافي الذي يحاكم اليوم أمام المحاكم المحلية، بعد أن رفضت ليبيا تسليمه إلى هذه المحكمة. ومن بين البلدان التي خلع رؤسائها، تونس هي التي اعتمدت البرنامج الأكثر شمولاً للعدالة الانتقالية، الذي تضمن محاكمة الرئيس السابق زين العابدين بن علي وأسرته ومعاونيه، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق وبرنامجاً للتعويض عن الضحايا وأكاديمية للعدالة الانتقالية.

ويدرك العديد من البلدان التي شهدت حركات شعبية أهمية تنفيذ آليات العدالة الانتقالية. غير أن معظم عمليات التحول في المنطقة هي إما غير جدية أو غير مكتملة، مما يحول دون تحقيق الهدف النهائي منها، أي المصالحة، بسبب اعتماد نهج العدالة الانتقالية تحتكرها الدولة ولا تقوم على المشاركة، والتسرع في إجراء المحاكمات المحلية.

والعامل المشترك بين التجريبتين الدولية والإقليمية هو أهمية إشراك المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية. فهذه الجهود نجحت بفضل المبادرات التي قام بها أفراد هذا المجتمع. والمثلان من جنوب أفريقيا والمغرب يؤكدان أهمية عامل المشاركة في تحقيق العدالة الانتقالية، إذ أن المجتمع المدني يستطيع بذل الجهود التي لا تتمكن الحكومات من تحقيقها بمفردها.

ومن أبرز التحديات التي تواجه البلدان العربية في هذا الإطار تشديد الرقابة الحكومية وضعف بنى الدولة، مما يعوق جهود العديد من هيئات المجتمع المدني، ويحول دون مشاركتها بشكل كامل في ضمان فعالية مسارات العدالة الانتقالية. أما في البلدان العربية حيث المجتمع المدني قوي وفعال، فسياسة التناسي التي تعتمدها الدولة هي التي تعوق سعيه إلى تحقيق العدالة الانتقالية.

المجتمع المدني والمنظمات الأخرى أيضاً في تحديد التعويضات الرمزية وتنفيذها، كتشييد النصب التذكارية والجنائزات، وفي توطيد المصالحة الجماعية في المجتمع المغربي⁽²⁵⁾.

• البحرين

غداة الحراك الشعبي في البحرين في شباط/فبراير وأذار/مارس 2011، أنشأ الملك حمد بن عيسى آل خليفة اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، للنظر في مقتل 35 شخصاً وإصابة المئات بجروح. وعملت اللجنة بشكل مركزي، فالملك هو من عين مفوضيها وعلى رأسهم شريف بسيوني، الخبير الدولي في جرائم الحرب، المعروف بمصداقيته العالية. وبعد صدور تقرير اللجنة المؤلف من 500 صفحة، أمر الملك هيئات الدولة بتنفيذ توصياته البالغ عددها 26. ولم يشارك المجتمع المدني في هذه العملية إلا بشكل محدود، ولم يكن الوقت الذي مُنح للجنة كافياً للنظر بشكل واف في انتهاكات حقوق الإنسان. ولم تنفذ من مجموع التوصيات سوى ثلاث حتى الآن⁽²⁶⁾. وأدت الاحتجاجات المستمرة إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان مما قوّض دور منظمات المجتمع المدني المستقلة وحال دون تعزيز التماسك الاجتماعي. وصحيح أن البحرين استخدمت أداة هامة لتحقيق العدالة الانتقالية، غير أن الآلية التي اعتمدها لم تؤد إلى البدء بإجراءات هذه العدالة. ومن غير المؤكد بعد ما إذا كان المجتمع المدني سيتمكن من مواصلة الجهود التي بدأتها الحكومة.

• الجمهورية العربية السورية

نادراً ما تحدد آليات العدالة الانتقالية قبل نهاية النزاع أو بداية المرحلة الانتقالية. غير أن عملية التخطيط لإنشاء أدوات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع في الجمهورية العربية السورية بدأت في عام 2012⁽²⁷⁾. وهذه الأدوات هي حصيلة العمل المشترك بين المؤسسات الدولية، والخبراء في مجال العدالة الانتقالية، والأعضاء في المعارضة السورية، والمجتمع المدني السوري، والناشطين السوريين في مجال حقوق الإنسان.

وفي إطار الإعداد للعدالة الانتقالية، عقدت سلسلة ورش عمل في لاهاي في نيسان/أبريل 2012، ومؤتمر في إسطنبول في كانون الثاني/يناير 2013، شاركت فيها، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والخبراء والمجموعات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، مجموعة من ضحايا النزاع وأسرهم. وتتضمن الآليات المقترحة لمرحلة ما بعد النزاع الملاحقات القضائية، ولجان تقصي الحقائق، والمصالحة، وتقديم التعويضات للضحايا⁽²⁸⁾. لكن هذه المبادرات التي لا تزال هشة تواجهها عوائق عديدة كعدم

تضافر جهود الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال الحوار الوطني والنقاشات، يؤدي إلى التوفيق بين وجهات النظر بشأن القضايا الأساسية.

وفي ما يلي توصيات موجهة إلى صانعي السياسات وهيئات المجتمع المدني لإنجاح عملية تطبيق العدالة الانتقالية في المنطقة.

الخطوات المقبلة

• رفع القيود المفروضة على الاعلام من خلال إعادة النظر في قوانين الرقابة الإعلامية. ومن شأن هذا التدبير أن يزيد من فرص وصول منظمات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام لتعزيز إجراءات العدالة الانتقالية عبر منابرها.

• لاعتماد نهج فعال وقائم على المشاركة في تطبيق العدالة الانتقالية، توصى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني باتخاذ عدد من التدابير.

← التوصيات الموجهة إلى الحكومات وصانعي السياسات:

• طلب المشورة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، والتأكد من مشاركتها.

• إنشاء بيئة مؤاتية لتطبيق تدابير العدالة الانتقالية من خلال:

← التوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني:

• إنشاء المؤسسات والهيئات الحكومية اللازمة لإدارة عملية تحقيق العدالة الانتقالية؛
• تمكين هذه الهيئات.

• إطلاق حملات للتوعية والتربية المدنية لإعلام صانعي السياسات والرأي العام بأهمية عمليات العدالة الانتقالية والإصلاح المؤسسي.

• وضع سياسات تشاركية واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية من خلال بناء علاقة عمل متينة مع المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة والضحايا. ويتضمن ذلك:

• بناء قاعدة معرفية في مجال العدالة الانتقالية، من خلال:

• إشراك الخبراء في مجالات حقوق الإنسان والقانون والعلوم الاجتماعية؛

• إشراك الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في مراحل التخطيط لعملية تحقيق العدالة الانتقالية؛

• المشاركة في ورش العمل والمؤتمرات ذات الصلة، وطلب مشورة الخبراء؛

• إجراء أبحاث دقيقة ووافية تركز على الأدلة، للبحث في مختلف الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع المدني، وأثارها على إنجاز عملية تحقيق العدالة الانتقالية.

• تصميم السياسات بشكل يسمح بالتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

• البحث في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وتوثيقها، مما يؤدي إلى تعزيز العمل على تحقيق العدالة الانتقالية وتسهيل عمل لجان تقصي الحقائق والمحاكمات.

• اعتماد نهج يركز على الضحايا(*) في عملية وضع سياسات العدالة الانتقالية القائمة على المشاركة.

• الاهتمام بالضحايا والحرص على عدم تعرضهم للأذى مجدداً، من خلال العمل على اعتماد نهج يركز عليهم، وإعادة تأهيلهم، وتوفير العلاج النفسي لهم، وإنشاء بيئة حاضنة لهم.

• التسليم بدور المجتمع المدني كحليف وقوة دافعة في تحقيق العدالة الانتقالية. ذلك أن

(*) النهج الذي يركز على الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية هو نهج يقتصر هدفه على تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات، وذلك خلافاً للنهج الذي يركز على محاسبة الجناة (نهج يركز على الجناة)، بصرف النظر عن الآلية المعتمدة في تحقيق العدالة الانتقالية. كذلك يجب أن تركز تدابير المحاسبة على ضمان عدم تكرار الانتهاكات بدلا من التركيز على معاقبة الجناة و/أو إقصائهم.

and Transitional Justice. In *Civil Society, Conflict, and Violence: Insight from the CIVICUS Civil Society Index Project*. Available from <http://dx.doi.org/10.5040/9781780931036>.

Duthie, Roger (2009). Building Trust and (8) Capacity: Civil Society and Transitional Justice from a Development Perspective. *International Center for Transitional Justice*. Available from <http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Development-CivilSociety-FullPaper-2009-English.pdf>.

(9) الصفحة الرسمية للجنة تقصي الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، <http://www.justice.gov.za/trc>

Naidu, Ereshnee (2004). *Symbolic Reparations: (10) A Fractured Opportunity*. Centre for the Study of Violence and Reconciliation. Available from <http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/.../symbolicreparations.pdf>.

Impunity Watch (2008). *Recognising the Past: (11) Challenges in the Combat of Impunity in Guatemala*. Available from <http://www.impunitywatch.org/upload/UserFiles/file/TW%20Reconociendo%20el%20pasado.pdf>.

Zubieta, Celina (1996). Guatemala: Anti- (12) Impunity Alliance Opposes Amnesty. *Inter Press Service*. Available from <http://www.ipsnews.net/1996/06/guatemala-anti-impunity-alliance-opposes-amnesty>.

Delgado, Andres (2012). Memory and Truth in (13) Human Rights: The Argentina Case. *University of South Florida, Scholars Common*. Available from <http://scholarcommons.usf.edu/etd/4306>.

Impunity Watch (2011). *Time for Truth in (14) Former Yugoslavia*. Available from <http://www.zarekom.org/news/Time-for-Truth-in-Former-Yugoslavia.en.html>.

Brahm, Eric (2007). Transitional Justice, Civil (15) Society, and the Development of the Rule of Law in Post-Conflict Societies. *International Journal of Not-for-Profit Law*, 9(4), 62-72. Available from <http://www.icnl.org/research/journal/vol9iss4/vol9iss4.pdf>.

Chatham House (2012). Transitional Justice and (16) the Arab Spring. *Meeting Summary: International Law and Middle East Programme*. Available from <http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/182300>.

(17) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لبنان. متاح عبر: <http://ictj.org/our-work/regions-and-countries/lebanon>

Yassin, Nasser (2006). Resolving Lebanon's (18) Post-War Housing Crisis. *Electronic Intifada*. Available from <http://electronicintifada.net/content/resolving-lebanons-post-war-housing-crisis/6355>.

Raub, Lindsey (2009). Positioning Hybrid (19) Tribunals in International Criminal Justice. *International Law and Politics*, vol. 41, pp. 1013-1054. Available from http://www.issafrika.org/anicj/uploads/Raub_Positioning_hybrid_tribunals.pdf.

• رصد عملية تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية وعدم تكرار العنف. ويمكن أن تعمل المجموعات المحلية مع هيئات الرصد الدولية كهيومون رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية للاستفادة من خبراتها ومعارفها، ولا سيما في وضع برامج تدريبية.

• تنظيم الحملات لتعريف المجتمع الدولي بالجهود المبذولة، وطلب الدعم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والعدالة، على غرار المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومن المجتمع المدني العالمي. ومن شأن ذلك أن يؤمن دعماً دولياً، ويبنى تحالفات تمكن المجتمع المدني من الاستفادة من المبادرات الشعبية التي اتخذت على المستويات المحلية لتحقيق العدالة الانتقالية (كما في يوغوسلافيا السابقة مثلاً). كما من شأنه تأمين التمويل الكافي لتنفيذ برامج شاملة للتعويض.

• تحديد تدابير للعدالة الانتقالية يضعها أبناء البلد، تراعي التقاليد السائدة، وتكمل عمل الهيئات الرسمية وشبه الرسمية، ولا تتوافق مع ثقافة الضحايا وقيمهم (كما في جنوب أفريقيا والمغرب).

WANA Forum (2012). WANA Forum Report, (1) National Press of Jordan, Amman, p. 13.

Duthie, Roger (2009). Introduction. In (2) *Transitional Justice and Development: Making Connections*, P. de Greiff and R. Duthie eds. New York: Social Science Research Council.

Duthie, Roger (2008). *Transitional Justice and (3) Social Reintegration*. Available from <http://www.government.se/content/1/c6/06/54/02/7545e870.pdf>.

Casla, Koldo (2012). The Importance of a (4) Socioeconomic Rights Approach to Transitional Justice. *E-International Relations*. Available from <http://www.e-ir.info/2012/09/13/the-importance-of-a-socioeconomic-rights-approach-to-transitional-justice>.

De Greiff, Pablo (2009). Articulating the Links (5) between Transitional Justice and Development: Justice and Social Integration. In *Transitional Justice and Development: Making Connections*, P. de Greiff and R. Duthie eds. New York: Social Science Research Council.

(6) مجلس الأمن (2004)، تقرير الأمين العام حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616).

Olsen, Tricia D., Payne, Leigh A. and Reiter, (7) Andrew G. (2012). An Exploratory Analysis of Civil Society

Sissons, M. and Al-Saiedi, A. (2013). A Bitter (20) Legacy: Lessons of De-Ba'athification in Iraq. *International Center for Transitional Justice*. Available from <http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Iraq-De-Baathification-2013-ENG.pdf>.

Mayer-Rieckh, A. (2007). Vetting to Prevent (21) Future Abuses: Reforming the Police, Courts, and Prosecutor's Offices in Bosnia and Herzegovina. In *Justice as Prevention: Vetting Public Employees in Transitional Societies*, A. Mayer-Rieckh and P. De Greiff eds. New York: Social Science Research Council.

Zamora, R. and Holiday, D. (2007). The (22) Struggle for Lasting Reform: Vetting Processes in El Salvador. In *Justice as Prevention: Vetting Public Employees in Transitional Societies*, A. Mayer-Rieckh and P. De Greiff eds. New York: Social Science Research Council.

Haddad, F. (2012). Identity Politics in Iraq: (23) How Much of It Is About Identity? *Near East Quarterly*, Issue IX. Available from <http://www.neareastquarterly.com/index.php/tag/issue-ix>.

International Center for Transitional Justice (24) (2009, January). *Truth and Reconciliation in Morocco*. Available from <http://ictj.org/publication/truth-and-reconciliation-morocco>.

(25) تقرير الرباط (2009). مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي. متاح عبر <http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Morocco-Reparations-Report-2009-English.pdf>.

POMED (Project on Middle East Democracy) (26) (2012). One year Later: Assessing Bahrain's Implementation of the BICI Report. Available from <http://pomed.org/one-year-later-assessing-bahrains-implementation-of-the-bici-report>.

(27) الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات (أيرين) (2012). تحليل: بدايات العدالة الانتقالية في سوريا. شبكة الأنباء الإنسانية (أيرين). متاح عبر <http://www.irinnews.org/report/97045/Analysis-The-beginnings-of-transitional-justice-in-Syria>.

(28) المركز الدولي للعدالة الانتقالية (2013). التحضير لتحقيق العدالة في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد. متاح عبر <http://ictj.org/news/preparing-justice-post-assad-syria>.

.Chatham House, op. cit (29)